

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مركز البحوث القانونية والقضائية

ندوة حول وسائل الإثبات الحديثة الجزائر في 2015/02/05

تقديم

يعتبر الإثبات وسيلة يعتمد عليها القاضي للفصل في النزاعات المطروحة أمامه وذلك عملاً بمبدأ "البينة على من ادعى".

وقد عرف الإثبات وحجيته تطوراً ملحوظاً في مختلف المنظومات القانونية مسائراً بذلك تطور المجتمعات في مختلف مجالات الحياة هذا ما دفع القضاء بمختلف تنظيماته إلى اعتماد مقاربة جديدة في الإثبات وذلك من خلال تقييد سلطة القاضي في تقديره لوسائل الإثبات أو توسيعها.

وإذا كانت وسائل الإثبات التقليدية لا تثير إشكالات عملية كونها مقننة بصفة مفصلة وواضحة في المنظومة التشريعية فإن التطور التكنولوجي أفرز وسائل اتصال حديثة نتج عنها ظهور معاملات وتصرفات جديدة بين الأشخاص الطبيعية و المعنوية في مختلف المجالات، تولدت من خلالها خلافات ونزاعات عقدت مهمة القاضي في غياب منظومة

قانونية تكون قد تناولتها. كما أن اتساع رقعة انتشار شبكات الاتصال ساعد على ظهور أنواع جديدة للإجرام تستوجب على المشرع إيجاد صيغ جديدة للتصدي لها. هذا ما أدركته الأنظمة القانونية لكثير من البلدان العربية والغربية بأن أدرجت في منظومتها القانونية نصوصاً نظمت بموجبها وسائل الإثبات الحديثة وأعطتها القوة الثبوتية.

أما المشرع الجزائري فقد حاول مسايرة هذا التطور بإدراجه في القانون المدني المعدل والمتمم (القانون رقم 10-05 المؤرخ في 20 يونيو 2005) مبدأ الكتابة الالكترونية كوسيلة إثبات يعتمد عليها القاضي بشرط التأكد من هوية مصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها، كما أدرج أيضاً في مجال محاربة الجريمة المعلوماتية والوقاية منها سنة 2009 نصوصاً تتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. وذلك تدعيماً للقانون الصادر سنة 2004 المتضمن تجريم أفعال المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والتي أدرجت أحكامه في قانون العقوبات من المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 7.

غير أن هذه المحاولة تبقى محدودة بالنظر إلى الإشكالات التي يفرزها الواقع وتنعكس على أداء القاضي وعلى حسن تقديره لهذه الوسائل الحديثة للإثبات إحقاقاً للعدل.

على هذا الأساس يأتي تنظيم هذه الندوة لتأكيد أهمية هذا الموضوع ومعالجته من جميع جوانبه وبين مفهومه التقليدي والحديث من خلال عرض تجربة القضاة وممارسي القانون مع الاستعانة بالتجارب الأجنبية في هذا المجال.

ولهذا الغرض تم برمجة عدة مداخلات تتناول وسائل الإثبات الحديثة في المادة المدنية والجزائية والإدارية وفقاً للبرنامج المرفق.